التي لم يكن ساكنوها موجودين فيها اثناء حملة التفتيش فكانت تقتحم ايضا(٣٩).

بالاضافة الى اعتقال رجال المقاومة وشركائهم لجأت سلطات الاحتلال الى نسف بيوتهم متذرعة بقوانين الطوارىء البريطانية التي تم تشريعها عام ١٩٤٥ ، والتي اعتبرها الاسرائيليون اجراءات « انسانية » لانها موجهة ضد الممتلكات وليس ضد الاشخاص(٤٠). ومع حلول خريف ١٩٦٨ كانت سلطات الاحتلال قد نسفت حوالي ٢٠٠ بيت في الضفة الغربية ، وكانت اول حادثة نسف ذكرتها الصحافة الاسرائيلية قد وقعت في ١٩ حزيران ١٩٦٧ عندما تم تدمير منزل ادعى الاسرائيليون انهم وجدوا فيه اسلحة وذخائر(٤١). والجدير بالذكر هنا ان عددا كبيرا من البيوت قد نسف لمجرد ان احد افراد الاسرة قد اتهم بالتخريب من قبل سلطات الاحتلال . على سبيل المثال تم نسف منزل أحد التجار في نابلس بينما كان ابنه قيد المحاكمة بتهمة القيام بعملية « تخريبية » ضد مركز الحكومة العسكرية في المدينة(٤٢). وتقوم السلطات بنسف البيت بعد توقيف المشتبه به مباشرة وقبل استجوابه او محاكمته . ولا يوجد اي دليل على ان سلطات الاحتلال كانت تهتم باصلاح المنازل المجاورة التي كانت تتصدع من جراء الانفجارات، الا ان تيدي كوليك ، محافظ القدس ، احتج على أول عملية نسف للمنازل جرت في القدس في ٦ اذار ١٩٦٨ وطلب من الجيش اصلاح البيوت المتضررة من الانفجار(٤٣). وفي تشرين الاول ١٩٦٨ ذكرت الانباء ان السلطات الاسرائيلية صادرت اربعة منازل في القدس واغلقتها نهائيا بدلا من نسفها(٤٤). غير ان هذا التصرف لم يكن يعني عدول اسرائيل عن سياسة النسف لانه في اذار ١٩٦٩ تم تدمير ستة منازل في القدس بعد ان ادعت السلطات الاسرائيلية انها وجدت أسلحة فيها وان عددا من رجال المقاومة قد تدربوا فيها(٤٥). وواضح ان الدافع الكامن خلف احتجاج تيدي كوليك على سياسة النسف هو النظرة الاسرائيلية الى القدس على انها ليست جزءا من الاراضي المحتلة بل جزءا من دولة اسرائيل نفسها . بطبيعة الحال لقد اثارت سياسة نسف البيوت جدلا في اسرائيل وخارجها وقد دافع المسؤولون العسكريون عن سياستهم بقولهم ان السكان العرب لن يرتدعوا عن مساعدة الفدائيين اذا صودرت بيوتهم فحسب اذ يبقى لديهم أمل باستعادتها فيما بعد . ويشبه هذا المنطق ما تقوله السلطات الاسرائيلية في تفسيرها لعدم فرض عقوبة الاعدام على الفدائيين(٤٦) باعتبار ان عقوبة الاعدام ، كما تقول هذه السلطات ، تجعل الفدائي يقاتل حتى النهاية بدلا من تسليم نفسه ، كذلك اذا علم صاحب المنزل بأن منزله سيضيع الى الابد سيتردد في الالتزام الكلي بالمقاومة . وجدير بالذكر هنا ان لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الامم المتحدة قد اتخذت قرارين بادانة السياسة الاسرائيلية في تدمير المنازل باعتبارها تصيب الابرياء والمذنبين بالضرر وخاصة ان نسف المنزل يتم قبل استجواب المتهم والتأكد من كونه الفاعل حقا . كما ان ناطقا بلسان وزارة الخارجية الامريكية قد بين في ٨ اذار ١٩٦٨(٤٧) ان هذه السياسة الاسرائيلية تخرق بندين من بنود اتفاقيات جنيف (٣٣ و ٣٥) اللذين يحرمان العقوبات الجماعية وتدمير الممتلكات بجميع أنواعها في المناطق الواقعة تحت الاحتلال الاجنبي. بطبيعة الحال تحولت سياسة نسف البيوت الى قضية هامة في تجميع القوى العربية لمقاومة الاحتلال والاحتجاج عليه ، الا ان الرأي العام الاسرائيلي استمر في تأييدها باعتبارها رادعا فعالا في منع السكان العرب من التعامل مع المقاومة . وفي استفتاء للرأي العام نشر في حزيران ١٩٦٩ أيد ٨١ بالمئة من الاسرائيليين سياسة النسف ، وطالبت نسبة ٥،٩ بالمئة بتعديلها بحيث لا يدمر المنزل الا اذا كان مالكه هو المشتبه به ، وطالبت نسبة ١،٣ بالمئة بصدور قرار من المحكمة قبل تنفيذ عملية النسف . ولم يعارض هذه السياسة كليا سوى ٧،٢ بالمئة من الاسرائيليين لانهم اعتبروها غير فعالة(٤٨).

في السنتين الاوليين من الاحتلال شكلت الاضرابات التجارية والطلابية والمظاهرات التي رافقتها في مدن الضفة الغربية تحديا سياسيا اكثر منه عسكريا للسيطرة الاسرائيلية . في الواقع وجدت سلطات الاحتلال صعوبة اكبر في مواجهة هذا النوع من المقاومة مما وجدت في مواجهتها للمقاومة العسكرية المحض . ولكن من ناحية اخرى لم تؤثر الاضرابات والمظاهرات على اسرائيل نفسها بل اثرت بصورة رئيسية على المدارس والاعمال التجارية العربية . مع ذلك اعتبرت السلطات الاسرائيلية هذه الاحداث تهديدا لامنها لاعتقادها